مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 19، العدد 1، يونيو 2022، 1-13

Journal of Economics and Political Sciences
Vol. 19, No. 1, June 2022 ,1-13

دور المراقب المالي في المحافظة على المال العام بالوحدات الحكومية الليبية (من وجهة نظر المراقبين الماليين)

منصور محمد لربش
أستاذ المحاسبة المشارك
كلية الاقتصاد والتجارة
الجامعة الأسمرية الإسلامية

عادل رمضان حيدر
أستاذ المحاسبة المشارك
كلية الاقتصاد والتجارة
الجامعة الأسمرية الإسلامية

عادل احمد الشويرف
أستاذ المحاسبة المشارك
كلية الاقتصاد والتجارة
الجامعة الأسمرية الإسلامية

ملخص الدراسة

الهدف: هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراقب المالي في المحافظة على المال العام بالوحدات الحكومية الليبية. **المنهجية:** تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي شأنه في ذلك شأن معظم الدراسات التي تناولت موضوع المراقب المالي وقد تم استخدام المسح الشامل للمراقبين الماليين بمنطقة الدراسة، حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة 61 استبانة على المراقبين الماليين في مدينتي زليتن ومصراته، حُصّل منها 43 استبانة بنسبة 70%، وقد استخدمت المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لتحليل الإجابات من خلال استخدام البرنامج الاحصائي SPSS. **النتائج:** خلصت الدراسة إلى أن للمراقبين الماليين دور في المحافظة على المال العام، كما أظهرت الدراسة ايضاً وجود قصور في دور المراقبين الماليين يتمثل في: عدم وضوح دور المراقبين الماليين لدى إدارات الوحدات الحكومية المكلفين بمراقبتها - محدودية دور المراقبين الماليين في الحد من التوسع في صرف المكافآت ووقف إبرام العقود أو اتخاذ إجراءات ينتج عنها ارتباط مالي بالوحدات الحكومية - عدم قيام وزارة المالية بإجراء دورات تدريبية للمراقبين الماليين للرفع من كفاءتهم. **المساهمة:** تعتبر الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة التي حاولت التعرف على دور المراقب المالي في المحافظة على المال العام بالوحدات الحكومية الليبية، وبالتالي فهي مهمة بأهمية موضوعها، فضلا عن اقتراحها للعديد من التوصيات والتي من شأنها تفعيل دور المراقبين الماليين في ليبيا. **حدود الدراسة:** الدراسة اقتصرت على استقصاء آراء المراقبين الماليين بمدينتي زليتن ومصراته خلال سنة 2022م.

الكلمات المفتاحية: المراقبين الماليين، المال العام، الوحدات الحكومية الليبية.

مقدمة الدراسة

يعتبر المال العام المحرك الأساسي لنمو الاقتصاد وبناء الدولة بكل قطاعاتها، لذلك فحمايته مطلب وطني يشترك فيه الجميع (الرحاحلة، 2006)، حيث عرف الدرويش وآخرون (2005) المال العام بأنه جميع الأموال الثابتة والمنقولة المملوكة للدولة. وبسبب انتشار ظاهرة الفساد المالي فقد اهتمت الدول بتطوير دورها الرقابي على المال العام من خلال إنشاء وتكوين أجهزة رقابية للمحافظة عليه وضمان سلامة النشاط المالي والإداري لوحداتها الحكومية من خلال الالتزام بالتشريعات النافذة لضمان تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة.

وقد عرف الكفراوي (1998) الرقابة على المال العام بأنها مجموعة عمليات الإشراف والفحص والمراجعة من جانب سلطة أعلى لها الحق في التعرف على كيفية سير العمل داخل الوحدة وللتأكد من حسن استخدام الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها، وأن الموارد تحصل طبقا للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها، والتأكد من مدى تحقيق المشروع لأهدافه بكفاية بغرض المحافظة على الأموال العامة وسلامة نتائج الأعمال والمراكز المالية وتحسين معدلات الأداء والكشف عن المخالفات والانحرافات وبحث الأسباب التي أدت إلى حدوثها واقتراح وسائل علاجها لتفادي تكرارها مستقبلاً. كما عرفها لربش واشميلة (2013) بأنها مجموعة من الإجراءات تحكمها معايير تهدف إلى المحافظة على المال العام من سوء الاستعمال وتحد من الفساد المالي من خلال تطبيق إجراءات المراجعة المتعارف عليها. لذلك تعتبر الرقابة المالية صمام الأمان الذي ينبه الإدارة العليا بالوحدات الحكومية إلى حدوث

Corresponding author. Email: m.larbsh@asmarya.edu.ly
Received 06/6/2022; final version received 25/6/2022; Accepted 28/6/2022; Available online 30/6/2022

المخالفات أو أي شكل من أشكال التلاعب بالمال العام، وتبين هذه الرقابة أي انحرافات تؤثر على الفعالية في الأداء العام في هذه الوحدات (حرارة، 2016).

في ليبيا تعتبر وظيفة المراقب المالي أحد أدوات الرقابة المالية على المال العام، حيث ألزم القانون المالي للدولة بأن يكون لكل وزارة مراقب مالي وعدد كاف من المساعدين من بين موظفي وزارة المالية مهمته الأساسية الرقابة على أوجه التصرف في المخصصات المالية وإيرادات الوحدات الحكومية، ويعمل على تطبيق قانون الموازنة العامة وأحكام قانون النظام المالي ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وغيرها من القوانين ذات العلاقة بالإضافة إلى التعليمات التي تصدرها وزارة المالية. وحيث أن الإنفاق الحكومي في ليبيا يزداد سنة بعد أخرى، فإن الدور الكبير في الرقابة على هذا الإنفاق يقع على المراقبين الماليين، الأمر الذي يستلزم التعرف على دورهم في المحافظة على المال العام وتحسين نتائج العمل الرقابي لهم.

مشكلة الدراسة

أدى زيادة وتنوع حالات الغش والاحتيال في القطاع العام وابتكار أساليب متعددة لتمرير تلك الحالات من قبل الإدارة أو العاملين إلى صعوبة منعها واكتشافها، فأصبحت تشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد، حيث أن المحافظة على المال العام في القطاع الحكومي يرتبط بوضع آليات وأدوات رقابية ومحاسبية مهمتها الإشراف والفحص والمراجعة ليسهل إنجاز العمل الإداري بكفاءة عالية، لذلك أصبحت المسئولية تقع على عاتق المراقبين الماليين للحد من عمليات الغش والاحتيال.

ويمارس المراقب المالي التابع لوزارة المالية أعمال الرقابة بالوزارات والوحدات الحكومية الممولة من الخزانة العامة والتي تتميز بحجم إنفاق كبير عادة؛ عليه فإن مشكلة الدراسة تتمثل في التعرف على دور المراقب المالي في المحافظة على المال العام. وبالتالي فإن تساؤل الدراسة يتمثل في: *هل يمارس المراقب المالي دوره الرقابي للمحافظة على المال العام؟*

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى توضيح دور المراقب المالي في المحافظة على المال العام.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول موضوعاً مهم حاليا في ليبيا، فالمحافظة على المال العام ينتج عنه تحقيق المستهدف من الخطط الموضوعة وتحد من العبث بالمال العام. كما تأتي هذه الدراسة في ظل الاهتمام المتزايد بالرقابة المالية لتفادي الفساد المالي ولمعرفة الدور الذي يقوم به المراقبين الماليين في المحافظة على المال العام من خلال التأكد من مدى التزامهم بتطبيق أحكام النظام المالي والتشريعات النافذة.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي أجريت والتي تتعلق بموضوع الدراسة، ومن هذه الدراسات:

دراسة الدرويش وآخرون (2005): هدفت إلى التعرف على درجة تأثير العوامل التنظيمية والاجتماعية والشخصية على أداء المراقبين الماليين في الوحدات الإدارية والشركات العامة في ليبيا، حيث اعتمدت الدراسة على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي في تكوين الإطار النظري للتحليل وتم استخدام استمارة الاستبيان في التعرف على آراء المشاركين حول درجة تأثير عوامل الدراسة على أداء المراقبين الماليين، وقد تم الاعتماد على الإحصاء الوصفي والاستدلالي في تحليل البيانات المجمعة واختبار فرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن القانون المالي للدولة ولائحة الحسابات والمخازن أعطيا العديد من المهام والصلاحيات للمراقب المالي في الوحدات الإدارية والشركات العامة لضمان حسن استخدام المال

العام والمحافظة عليه، وأظهرت أن العديد من العوامل التنظيمية والاجتماعية والشخصية أثرت سلباً وبدرجة عالية على أداء المراقبين الماليين، وكذلك ضعف الحوافز المادية والمعنوية المقدمة للمراقبين الماليين.

دراسة الحياصات (2013): هدفت إلى قياس درجة كفاءة المراقب المالي المهنية في دوائر القطاع العام في الأردن بما يتوافق مع معايير الرقابة المالية لسنة (2011)، حيث استخدم الباحث صحيفة الاستبيان وزعت على المراقبين الماليين في جميع الدوائر المغلقة في القطاع العام بالأردن والبالغ عددهم (53) مراقبا، وقد توصلت الدراسة إلى أن كفاءة المراقب المالي المهنية كافية بدرجة متوسطة للقيام بالمهام المناطة به في دوائر القطاع العام في الأردن بما يتوافق مع معايير الرقابة المالية.

دراسة معمري (2015): هدفت إلى التعرف على مهنة المراقب المالي وإبراز دور المراقب المالي في تنفيذ النفقات العمومية وتسليط الضوء على الميزانية العامة ودورها في الاقتصاد في الجزائر، وقد استخدم المنهج الوصفي من خلال وصف الجوانب المتعلقة بالرقابة المالية والمراقب المالي والنفقات العمومية والإجراءات التي يقوم بها المراقب المالي في ترشيد النفقات في الجزائر هذا بالنسبة للجانب النظري، وتم اعتماد منهج دراسة حالة في الجانب الميداني على تجسيد المعارف النظرية، وتوصلت الدراسة إلى أنه يتم التجديد الدائم في القوانين والمراسيم المتعلقة بأجهزة الرقابة المالية، وأن النفقات العامة تعتبر وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بالوظائف على أحسن حال وتحقيق أهدافها، وتعتبر الرقابة المالية على النفقات العمومية وترشيد الإنفاق العام السبيل الوحيد للخروج من مشكلة اختلاس وتبديد الأموال، وأن افتقار المراقب المالي إلى مستوى التخصص في مراجعة الحسابات يُفقد دوره في عملية الرقابة السابقة، وأن مهمة المراقب المالي استكشاف الخطأ قبل أو فور وقوعه والسعي مباشرة إلى تصحيحه وتداركه.

دراسة حرارة (2016): هدفت إلى التعرف على أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الانفاق في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بالأردن، وتم استخدام صحيفة الاستبيان وزعت على المراجعين والمسؤولين عن المحاسبة والرقابة المالية، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين كفاءة وفاعلية الرقابة المالية وترشيد الإنفاق، كما تم التوصل إلى وجود نقص في تأهيل العاملين في الرقابة المالية بالشهادات المهنية، ونقص في استخدام الوسائل الرقابية الحديثة وانخفاض دور الرقابة المالية في ترشيد استخدام الموارد البشرية.

دراسة نويبات وبوضيف (2017): هدفت إلى التعرف على كيفية الرقابة الممارسة من قبل المراقب المالي وطرق رقابته ووسيلته والمجالات التي تطبق في هذا النوع من الرقابة في الجزائر؛ حيث توصلت إلى أن الرقابة السابقة للنفقات العمومية الملتزم بها غير كافية نظرا لاتساع الأهداف من وراء صرف النفقات العمومية، وأن الرقابة السابقة على النفقات الملتزم بها لها دور كبير في مجال الرقابة المالية على النفقات العمومية؛ حيث تشمل الرقابة السابقة على مراقبة ميزانية الدولة ومدى شرعيتها.

دراسة بن يطو وهيمي، (2017): هدفت إلى إبراز الدور الذي يلعبه المراقب المالي في ترشيد صرف النفقات العمومية بالجزائر، والتعريف بالمراقب المالي كونه يمثل الرقابة السابقة، حيث توصلت الدراسة إلى أن النفقات العمومية أداة ووسيلة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأن الرقابة المالية هي ضمان لسلامة العمليات المالية وكشف الانحرافات والتأكد من مطابقة هذه العمليات المالية للأنظمة والقوانين السارية، وأن المراقب المالي يمثل الرقابة السابقة ويتجلى دوره في الحد من تبديد المال العام وحمايته، ومكافحة أوجه الفساد.

ما يميز الدراسة الحالية: أن معظم الدراسات السابقة قد أجريت في بيئة غير البيئة الليبية باستثناء دراسة الدرويش وآخرون (2005) على حد علم الباحثون كما أن الدراسة ستتعرف على طبيعة العلاقة بين المراقب المالي ووزارة المالية، وعلى طبيعة علاقته بالوحدات الحكومية، ودوره في الرقابة على إيرادات ومصروفات الوحدات المكلفين بمراقبتها، مما قد يُمكّن من التعرف على أوجه القصور في هذه العلاقة،

وبالتالي أوجه القصور في عمل المراقب المالي، مما قد يعزز عمله الرقابي في المحافظة على المال العام.

الإطار النظري للدراسة

عرف الحياصات (2013) المراقب المالي بأنه كل موظف يناط به مراقبة إنفاق الأموال العامة قبل صرفها وذلك استناداً لأحكام النظام المالي وتعديلاته.

أما المادة (18) من القانون المالي الليبي فقد ألزمت بأن يكون لكل وزارة مراقب مالي وعدد كاف من المساعدين يختارهم وزير المالية من بين موظفي وزارته ويكونوا مسؤولين أمامه عن القيام بأعمال وظائفهم. لذلك يعتبر المراقب المالي موظف تابع لوزارة المالية، مهمته الأساسية الموافقة والرقابة على مشروع الالتزام المتعلق بالوحدة العامة، ويعمل بصفة أساسية داخل نطاق دائرة اختصاصها بإحدى الجهات الممولة من الخزانة العامة، ويكلف بتطبيق قانون الميزانية العامة وأحكام قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وغيرها من القوانين واللوائح ذات الصلة المباشرة بعمله الرقابي ووفق الصلاحيات المحددة له، وتحت إشراف ومتابعة وزارة المالية.

تأسيسا على ما سبق فإن صلاحيات المراقب المالي تتمثل في الرقابة السابقة على الصرف من خلال فحص مستندات الالتزام المرفقة وكذلك شرعية الصرف ومدى توفر مخصص له بالميزانية، ومسك سجل الاعتمادات. كما يختص المراقب المالي بإعداد تقارير دورية إلى وزارة المالية بخصوص تنفيذ الميزانية وصعوبات التطبيق مع إبداء الرأي حول الموازنة المقترحة للعام القادم.

مهام المراقب المالي

حدد القانون المالي ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن في ليبيا مهام المراقب المالي، ونظمت المواد 18، 24 و25 من القانون، والمواد 22 إلى المادة 25 من لائحة الميزانية تلك المهام، ومنها على سبيل المثال:

- ضبط الرقابة على تنفيذ الميزانية ومراعاة عدم تجاوز الارتباطات حدود الاعتمادات المقررة.
- حق التوقيع على أذونات الصرف بما يفيد وجود رصيد بالبنود المختصة قبل إجراء الارتباط أو الصرف الفعلي.
- يتولى مسك السجلات الحسابية وسجلات الاعتمادات للوحدة التي يعمل بها وحفظها ولا يسمح بتداولها إلا بموافقته وتحت إشرافه.
- الإشراف على القسم المالي للوحدة التي يعمل بها للتأكد من حسن تطبيق القواعد المالية السارية.
- تقديم تقرير شهري إلى الكاتب العام لوزارة المالية عن أعمال الوحدة التي يعمل بها في موعد لا يجاوز نهاية الشهر التالي وتبلغ نسخة من هذا التقرير إلى الكاتب العام لتلك الوحدة.
- التوقيع مع الكاتب العام أو رئيس المصلحة بالوحدة التي يعمل بها على كشوفات المرتبات بما يفيد بأن الموظفين المبينة أسماؤهم بها قد عينوا تعييناً صحيحاً في الدولة وأنهم ما زالوا بخدمتها ولهم الحق في استلام مرتباتهم عن المدة المعدة عنها الكشوفات وأن كل منهم شاغل لوظيفة في الملاك.
- الاشتراك في إعداد الميزانية الخاصة بالوحدة التي يعمل بها.
- إعداد طلبات تعديل الموازنة والنقل بين الأبواب أو البنود.
- الاشتراك في مناقشة مشروع الميزانية السنوية للوحدة التي يعمل بها مع وزارة المالية.
- الإشراف على المخازن التابعة للوحدة التي يعمل بها مع مراعاة الأحكام الخاصة بالمخازن الحكومية.

كما أشارت دراسة الدرويش وآخرون (2005)، ودراسة الحاسي (2017) لمهام وواجبات وقواعد تنظيم السلوك للمراقب المالي تجاه وزارة المالية والوحدات الحكومية والتي منها:

- العمل على تنمية قدراته وكفاءته العلمية أو المهنية، ويداوم على الاطلاع على القوانين واللوائح والتعليمات المتعلقة بعمله والإحاطة بها، وتقديم الاقتراحات التي يراها مفيدة لتحسين طرق العمل وآلياته للرفع من مستوى الأداء.
- مراعاة الأعراف الإدارية المتبعة بالوحدة محل دائرة اختصاصه ويلتزم بكافة ما تفرضه التشريعات النافذة من واجبات وآداب.
- المحافظة على شرف المهنة وكرامتها، ويلتزم بأخلاقياتها، بصفته موظفًا عامًا يتبع لوزارة المالية.
- متابعة ومراقبة آليات الإنفاق وقيدها، ومتابعة آلية تحصيل وقيد وتوريد الإيرادات في الوحدة محل دائرة اختصاصه الرقابي، والتأكد من حسن إدارة التصرف في أصولها الثابتة والمنقولة.
- الإشراف على إدارة حسابات الوحدة المكلف بها، وتوجيهها وفقا لأحكام قانون النظام المالي للدولة واللوائح والقرارات والمنشورات الصادرة بمقتضاه.
- تحصيل الأموال المستحقة للدولة ضمن نطاق الوحدة المكلف بمراقبة شؤونها المالية واتخاذ الإجراءات الكفيلة باسترداد ما أنفق بها أو تم التصرف فيه دون وجه حق أو بالمخالفة للقوانين واللوائح.
- عدم الاستفادة من مزايا مالية وعينية من قبل الجهات المكلفين بالعمل بها مما يعد مخالفة لمبدأ الاستقلالية والتعليمات الصادرة بالخصوص.
- عدم الصرف بالتجاوز على بعض بنود الميزانية وفقا لأحكام قانون النظام المالي للدولة.
- عدم التعاقد بالتجاوز على بعض بنود الميزانية وفقا لأحكام قانون النظام المالي للدولة.
- عدم التعاقد مع شركات غير مسجلة بالسجل التجاري وسجل الموردين.
- عدم اللجوء إلى التكليف المباشر عند التعاقد.

منهجية الدراسة

المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي شأنها فـي ذلك شأن معظم الدراسات التي تناولت موضوع الرقابة المالية في البيئة العربية (الدرويش وآخرون 2005، الحياصات 2013؛ حرارة 2016). ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار الاستبانة لتكون أداة يتم من خلالها استقصاء آراء عينة الدراسة والمتمثلة في المراقبين الماليين في مدينتي زليتن ومصراته. حيث تم توزيع 61 استبانة خلال شهري فبراير ومارس 2022م حصل منها 43 استبانة وبنسبة 70%، وتم تصميم الاستبانة بعد الاطلاع على الدراسات السابقة حيث اشتملت على (25) عبارة تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور رئيسية وهي علاقة المراقب المالي بوزارة المالية؛ وعلاقة المراقب المالي بالوحدة الحكومية ودور المراقب المالي في مراقبة مصروفات وإيرادات الوحدة الحكومية.

أداة الدراسة

تم إعداد استمارة استبيان حول موضوع الدراسة وتكونت من قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: معلومات عامة عن المشاركين (المؤهل العلمي، والتخصص، وسنوات الخبرة، ومدة العمل كمراقب مالي في الوحدة الحالية، وعدد الدورات المتحصل عليها كمراقب مالي).

القسم الثاني: يتكون من متغيرات الدراسة، ويشتمل على (25) عبارة، وقسمت إلى (3) محاور وهي علاقة المراقب المالي بوزارة المالية؛ وعلاقة المراقب المالي بالوحدة، ودور المراقب المالي في مراقبة المصروفات والإيرادات. وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول رقم (1):

جدول رقم (1)
يبين درجات مقياس ليكرت

الاستجابة	أبداً	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً
الدرجة	1	2	3	4	5

ثبات استمارة الاستبيان

تم التحقق من ثبات استمارة الاستبيان من خلال معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات استمارة الاستبيان، وكانت النتائج كما في الجدول (2).

جدول رقم (2)
نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات استمارة الاستبيان

العبارة	معامل ألفا كرونباخ
جميع عبارات استمارة الاستبانة	0.91

يتضح من النتائج بالجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت عالية لجميع فقرات الاستبانة حيث كانت (0.91)، وهي قيمة ممتازة، وبذلك يكون قد تم التأكد من ثبات استبانة الدراسة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها.

أولاً: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

خصص القسم الأول من الاستبانة للأسئلة العامة والتي تهدف إلى التعرف على خصائص عينة الدراسة وقد تم تحديد هذه الخصائص وبيانها كالتالي:

- المؤهل العلمي

يتضح من الجدول رقم (3) أن (58%) من المشاركين هم من حملة الجامعية فما فوق، وباقي المشاركين من حملة الدبلوم العالي والدبلوم المتوسط.

جدول رقم (3)
تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
دبلوم متوسط	9	%20.9
دبلوم عالي	9	%20.9
بكالوريوس	17	%39.5
ماجستير	8	%18.6
المجموع	43	%100

- التخصص

يبين الجدول رقم (4) أن غالبية المستجوبين وبنسبة (65.1%) تخصصهم محاسبة، ونسبة (23.3%) تخصصهم إدارة أعمال، وما نسبته (7%) تمويل ومصارف، والباقي تخصصهم اقتصاد.

جدول رقم (4)
تصنيف المشاركين في الدراسة حسب التخصص

التخصص	العـدد	النسبة المئوية %
محاسبة	28	%65.1
إدارة أعمال	10	%23.3
اقتصاد	2	%4.6
تمويل ومصارف	3	%7

- سنوات الخبرة

يتضح من الجدول رقم (5) بأن غالبية المستجوبين وبنسبة (81.4%) لهم خبرة (10) سنوات فأكثر، والباقي أقل من 10 سنوات، ومما تقدم يتبين أن غالبية المستجوبين لهم خبرة كبيرة في مجال العمل الرقابي مما ينعكس إيجاباً على البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها نظراً لخبرتهم العملية المتراكمة.

جدول رقم (5)
توزيع المشاركين وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 10 سنوات	8	%18.6
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	12	%27.9
من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	8	%18.6
أكثر من 20 سنة	15	%34.9
المجموع	43	%100

- الدورات التدريبية

يتضح من الجدول رقم (6) أن غالبية المستجوبين وبنسبة (51.2%) لم يتحصلوا على أي دورة تدريبية و(32.6%) تحصلوا فقط على دورة تدريبية واحدة خلال مدة عملهم والباقي تحصلوا على أكثر من دورة تدريبية. مما تقدم يتبين أن غالبية المستجوبين لم يتحصلوا على أي تدريب أو تأهيل إضافي خلال فترة عملهم بوزارة المالية كمراقبين ماليين مما قد يضعف دورهم الرقابي ومواكبتهم للتطور الحاصل في العمل الرقابي.

جدول رقم (6)
توزيع مفردات العينة وفقا لعدد الدورات التدريبية المتحصل عليها المستجوبين

عدد الدورات التدريبية	العدد	النسبة المئوية %
لا توجد أي دورة تدريبية	22	%51.2
دورة واحدة	14	%32.6
دورتين تدريبيتين	5	%11.6
ثلاث دورات تدريبية	1	%2.3
أربع دورات تدريبية وأكثر	1	%2.3
المجموع	43	%100

ثانياً: تحليل البيانات المتعلقة الدراسة

تم إجراء التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات الواردة في استمارة الاستبيان، حيث احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، مع الأخذ في الاعتبار تدرج المقياس المستخدم في الدراسة، واستنادًا إلى ذلك فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة اعتمدت على المعيار التالي كما في الجدول رقم (7) لتفسير البيانات:

جدول رقم (7)
معيار متوسط إجابات المستجوبين

المتوسط الحسابي	اتجاه الرأي	درجة الموافقة
1.00 ـــ 1.80	أبداً	منخفضة جداً
1.81 ـــ 2.60	نادراً	منخفضة
2.61 ـــ 3.40	أحياناً	متوسطة
3.41 ـــ 4.20	غالباً	عالية
4.21 ـــ 5.00	دائماً	عالية جداً

دور المراقب المالي في المحافظة على المال العام

لتحديد درجة الاتفاق على دور المراقب المالي في المحافظة على المال العام تم الاعتماد على مقارنة متوسط الاستجابة لكل عبارة وإجمالي كل محور من محور الدراسة، والتي تم تقسيمها إلى المحاور التالية:

المحور الأول: علاقة المراقب المالي بوزارة المالية

تلعب العلاقة والتعاون الجيد بين المراقب المالي ووزارة المالية دور مهم في تعزيز وزيادة دوره الرقابي وبالتالي المحافظة على المال العام. الجدول التالي يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات الاستبيان وترتيب كل عبارة حسب درجة الموافقة على المحور.

جدول رقم (8)

المقاييس الإحصائية لإجابات أفراد العينة حول عبارات الاستبانة المتعلقة بالمحور الاول

العـــــبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	ترتيب الاهمية
ينفذ العمل الرقابي المكلف به المراقب المالي وفقاً التشريعات النافذة.	4.74	0.492	عالية جداً	2
تزود وزارة المالية المراقبين الماليين بالقوانين وتعديلاتها والتعليمات المتعلقة بالعمل الرقابي.	4.26	0.978	عالية جداً	6
تقوم وزارة المالية بإجراء دورات تدريبية للمراقبين الماليين للرفع من كفاءتهم.	2.84	1.067	متوسطة	9
وضوح دور المراقب المالي لدى وزارة المالية وبالوحدة المكلف بمراقبتها.	3.74	1.432	عالية	8
يؤدي المراقب المالي عمله الرقابي باعتباره جزء من وزارة المالية وبشكل مستقل عن الوحدة المكلف بمراقبتها.	4.60	0.760	عالية جداً	4
لا يتحصل المراقب المالي على مزايا نقدية أو عينية من الوحدة الحكومية المكلف بمراقبتها إلا ما تسمح به التشريعات النافذة.	4.49	1.032	عالية جداً	5
يشارك المراقب المالي في إعداد الموازنة العامة للدولة.	4.63	0.874	عالية جداً	3
يعد المراقب تقارير شهرية للوزارة عن مصروفات الوحدة الحكومية.	4.91	0.496	عالية جداً	1
يعد المراقب المالي تقارير دورية للوزارة عن إيرادات الوحدة الحكومية.	4.91	0.479	عالية جداً	1
يُبلغ المراقب المالي وزارة المالية عن حالات الغش والمخالفات بالوحدة في حال تعذر إيقاف التجاوز.	3.98	1.165	عالية	7
المتوسط الحسابي العام للمحور	**4.40**	**0.510**	**عالية جداً**	ــــــــ

يلاحظ من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لتصورات المستجوبين حول علاقة المراقب المالي بوزارة المالية جاءت أغلبها بدرجة عالية جداً (دائما)، فقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور (4.40) مما يدل على وجود علاقة وتعاون جيد بين المراقب المالي ووزارة المالية، هذا من شأنه أن يعزز العمل الرقابي بالوحدات الحكومية والتأكيد على تنفيذ أحكام القانون المالي للدولة.

كما يتضح أيضا أن المستجوبين يرون أن المراقب المالي في البيئة الليبية يقوم بالمهام التالية: إعداد تقارير دورية وبشكل شهري لوزارة المالية عن مصروفات وإيرادات الوحدة الحكومية، والقيام بالعمل الرقابي وفقاً للتشريعات النافذة، والمشاركة في إعداد الموازنة العامة للدولة، مع تأكيدهم على أن المراقب المالي يؤدي عمله الرقابي باعتباره جزء من وزارة المالية وبشكل مستقل عن الوحدة المكلف بمراقبتها، إضافة إلى التزامه بعدم الحصول على أية مزايا نقدية أو عينية من الوحدة المكلف بمراقبتها إلا بما تسمح به التشريعات النافذة.

يتضح أن المهام السابقة للمراقب المالي نالت درجة عالية من الموافقة، حيث كان المتوسط الحسابي المرجح لإجابات المستجوبين حول العبارات السابقة بالاستبانة أكبر من (4.20)، مما يدل على أن اتجاهات آراء أفراد العينة تشير إلى الموافقة وبدرجة عالية على تلك العبارات، مما قد يفسر من جانب التزام المراقبين الماليين بالتشريعات السارية عند تنفيذ العمل الرقابي.

كما يلاحظ أيضا أن المستجوبين يرون أن وضوح دور المراقب المالي لدى إدارات الوحدات الحكومية المكلفين بمراقبتها، إضافة إلى قيام وزارة المالية بإجراء دورات تدريبية للمراقبين الماليين للرفع من كفاءتهم حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح للعبارات المذكورة (2.84) و(3.74) على التوالي، مما يُعد من الصعوبات التي تواجه المراقب المالي في تأدية عمله الرقابي والمحافظة على المال العام.

المحور الثاني: علاقة المراقب المالي بالوحدة التي يمارس الدور الرقابي بها

تُعد العلاقة الجيدة بين المراقب المالي والوحدة الحكومية التي يمارس الدور الرقابي بها أحد العوامل المؤثرة على قدرة المراقب المالي في تأدية دوره الرقابي وبالتالي المحافظة على المال العام. والجدول التالي يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات المحور وترتيب كل عبارة حسب درجة الموافقة.

جدول رقم (9)

المقاييس الإحصائية لإجابات أفراد العينة حول عبارات الاستبانة المتعلقة بالمحور الثاني

العبـــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	ترتيب الاهمية
يتولى المراقب المالي الإشراف على القسم المالي بالوحدة الحكومية من حيث تطبيق القوانين واللوائح.	4.35	0.897	عالية جداً	1
يوجد تعاون بين المراقب المالي وبين إدارة المراجعة الداخلية بالوحدة المكلف بها.	4.28	0.882	عالية جداً	2
لا يتم إبرام أي عقد أو اتخاذ أي إجراء يترتب عليه ارتباط مالي للوحدة الحكومية إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من المراقب المالي.	3.63	1.480	عالية	5
يشرف المراقب المالي على المخازن والمشتريات للوحدة المكلف بها.	4.26	1.115	عالية جداً	3
يراقب المراقب المالي الأصول الثابتة والمنقولة للوحدة المكلف بها ويمنع التصرفات غير القانونية عليها.	4.05	1.234	عالية	4
المتوسط الحسابي العام للمحور	**4.11**	**1.12**	**عالية**	ـــــ

يلاحظ من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية حول علاقة المراقب المالي بالوحدات الحكومية جاءت أغلبها بدرجة عالية جداً؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور (4.11) أي قيامه غالبا بهذه المهام، مما يدل على وجود علاقة جيدة بين المراقبين الماليين والوحدات الحكومية التي يراقبونها، وهذا من شأنه أن يعزز العمل الرقابي بالقطاع الحكومي ويساعد على تنفيذ أحكام القانون المالي للدولة.

كما يتبين أن المستجوبين يرون أن المراقب المالي في البيئة الليبية يقوم بالإشراف على القسم المالي ويتعاون مع المراجعة الداخلية بالوحدة الحكومية المكلف بها من أجل تحقيق الدور الرقابي، كما أنه يشرف على المخازن والمشتريات، إضافة إلى مراقبة الأصول الثابتة والمنقولة للوحدة الحكومية مع منع التصرفات غير القانونية. حيث نالت هذه المهام متوسطات حسابية أكبر من (4) كما يظهر بالجدول رقم (9). مما يعني أن

اتجاهات آراء المستجوبين تشير إلى موافقة عالية على تلك العبارات. هذا يمكن تفسيره بالتزام المراقب المالي بالتشريعات النافذة والمتعلقة بالعمل الرقابي فيما يتعلق بعلاقته بالوحدة الحكومية.

أيضا يلاحظ من نفس الجدول أن المستجوبين يرون أن الوحدات الحكومية تقوم أحيانا بإبرام عقود أو اتخاذ إجراءات يترتب عليها ارتباط مالي على الوحدة الحكومية دون الحصول على موافقة المراقب المالي، مما يعد مخالفة صريحة لما تنص عليها القوانين واللوائح خصوصا وأن هذه التعاقدات ينتج عنها التزامات مالية كبيرة أحياناً؛ مما قد يؤثر على فعالية المحافظة على المال العام، وبالتالي ينتج عنها فساد مالي في معظم الأحيان وهدر للموارد المالية للدولة، خصوصا وأن هذه الارتباطات غير المخصص لها قيمة مالية قد تكون مدخلا للفساد المالي، ويترتب عليها تحميل الوحدات الحكومية بالتزامات وديون مالية للغير.

المحور الثالث: دور المراقب المالي في الرقابة على مصروفات وإيرادات الوحدات الحكومية

تعتبر الرقابة على مصروفات وإيرادات الوحدات الحكومية جوهر عمل المراقب المالي طبقا للتشريعات النافذة. ويوضح الجدول رقم (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات المحور وترتيب العبارات حسب درجة الموافقة.

جدول رقم (10)

المقاييس الإحصائية لإجابات أفراد العينة حول عبارات الاستبانة المتعلقة بالمحور الثالث

العبـــــــارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة	ترتيب الاهمية
يراقب المراقب المالي تنفيذ الميزانية ويمنع تجاوز الارتباطات المقررة للصرف.	4.65	0.686	عالية جداً	5
يُعد المراقب المالي طلبات النقل بين أبواب وبنود الموازنة المعتمدة للوحدة المكلف بها لوزارة المالية للحصول على الموافقة.	4.49	0.960	عالية جداً	6
يُوقف المراقب المالي أي مصروفات غير قانونية أو زائدة عن التقديرات المقررة.	4.42	1.139	عالية جداً	7
يُوقف المراقب المالي أي إجراءات صرف مقدما ما لم تكن تنفيذاً لحكم قانون أو لشرط تعاقدي على أن تسوى القيمة من اعتماد الميزانية.	4.37	1.155	عالية جداً	8
يُوقع المراقب المالي على أذونات الصرف قبل عمليات الصرف.	4.95	0.213	عالية جداً	1
يُوقع المراقب المالي كطرف على الصكوك قبل صرفها.	4.95	0.203	عالية جداً	1
يتخذ المراقب المالي الإجراءات الكفيلة بمنع التصرف في الأموال باللجان والمكافآت.	4.30	0.939	عالية جداً	9
يقوم المراقب المالي بدراسة المستندات الخاصة بحساب الأمانات بالوحدة الحكومية والتأكد من مطابقتها لتعليمات وزارة المالية.	4.84	0.374	عالية جداً	2
يقوم المراقب المالي بالاطلاع على عقود والتزامات لجنة المشتريات.	4.67	0.747	عالية جداً	4
يُمسك المراقب المالي السجلات المحاسبية وسجلات الاعتمادات للوحدة المكلف بها ولا يسمح بتداولها إلا بموافقته.	4.79	0.466	عالية جداً	3
المتوسط الحسابي العام للمحور	**4.40**	**0.510**	**عالية جداً**	

يلاحظ من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لتصورات المستجوبين حول دور المراقب المالي في الرقابة على إيرادات ومصروفات الوحدات الحكومية، جاءت عالية جداً على كل عبارات المحور؛ فقد بلغ المتوسط الحسابي للمحور (4.40) مما قد يدل على قيام المراقب المالي بهذه المهام، وبالتالي يتضح أن للمراقبين الماليين دور في الرقابة على مصروفات وإيرادات الوحدات الحكومية. كما يتبين من خلال الإجابات أن قيام المراقب المالي بالتوقيع على أذونات الصرف قبل عمليات الصرف وتوقيعه كطرف على الصكوك قبل صرفها جاءتا في المرتبة الأولى.

ومن المثير للاهتمام أيضا أن العبارات التالية والواردة بالمحور "يوقف المراقب المالي أي مصروفات غير قانونية أو زائدة عن التقديرات المقررة"، و"يوقف المراقب المالي أي إجراءات صرف مقدما ما لم تكن تنفيذاً لحكم قانون أو لشرط تعاقدي على أن تُسوى القيمة من اعتماد الميزانية"، و"يتخذ المراقب المالي الإجراءات الكفيلة بمنع التصرف في الأموال باللجان والمكافآت" قد نالت أقل درجة موافقة من ضمن عبارات المحور حيث كان المتوسط الحسابي للعبارات بين (4.30) و(4.42). مما قد يعزو إلى عدم إدراك إدارات الوحدات الحكومية للدور الرقابي للمراقب المالي، أو وجود ضعف مهني للمراقب المالي، وهذا قد ينتج عنه هدر للمال العام أو فساد مالي.

مما تقدم يمكن القول بأنه يقع على عاتق المراقبين الماليين في ليبيا دور كبير في المحافظة على المال العام من خلال رقابتهم السابقة، وبالتالي يعتبرون الواجهة الأولى في المحافظة على المال العام ومكافحة الفساد المالي في الوحدات الحكومية، الأمر الذي يستلزم الاهتمام بهذه الوظيفة للمحافظة على المال العام من النهب والسرقات والتجاوزات المالية.

ومن خلال نتائج التحليل الاحصائي لمحاور الاستبانة يلاحظ أن غالبية العبارات الواردة بصحيفة الاستبيان قد نالت موافقة عالية بشكل عام مما يشير إلى قيام المراقب المالي في ليبيا بالمحافظة على المال العام، وبالتالي القيام بدوره الرقابي وهذه النتيجة تتفق مع دراسة نويبات وبوضيف (2017). كما أتت نتائج الدراسة متفقة مع نتائج دراسة حرارة (2016) ودراسة معمري (2015) بشأن وجود نقص في تأهيل المراقبين الماليين وتخصصاتهم، وأيضا اتفقت مع دراسة الدرويش وآخرون (2005) فيما يتعلق بعدم إدراك المدراء بالوحدات الحكومية الليبية (العوامل التنظيمية) لدور المراقب المالي في المحافظة على المال العام.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. للمراقب المالي دور في المحافظة على المال العام بالوحدات الحكومية الليبية من خلال:
   - وجود علاقة وتعاون جيد بين المراقب المالي ووزارة المالية مما انعكس إيجاباً على عمله الرقابي وبالتالي المحافظة على المال العام.
   - وجود علاقة جيدة بين المراقب المالي مع الوحدة الحكومية التي يمارس الدور الرقابي بها، مما يحقق دوره الرقابي.
   - وجود دور مهم للمراقب المالي في الرقابة على مصروفات وإيرادات الوحدات الحكومية.
   - التزام المراقب المالي بالتشريعات النافذة عند تنفيذ العمل الرقابي.
2. هناك قصور لدى المراقبين الماليين في المحافظة على المال العام، مما قد ينتج عنه هدر للمال العام، ويتمثل القصور في:
   - عدم قيام أغلب المراقبين الماليين بالتبليغ عن حالات الغش والمخالفات التي تقوم بها الوحدات الحكومية.
   - محدودية دور المراقب المالي في منع التوسع في صرف المكافآت بالوحدات الحكومية.
3. وجود ضعف في أداء المراقب المالي لدوره الرقابي يرجع للأسباب التالية:
   - عدم قيام وزارة المالية بإجراء دورات تدريبية للمراقبين الماليين للرفع من كفاءتهم، مما يضعف دورهم الرقابي ويزيد من إهدار المال العام.

- عدم وضوح دور المراقب المالي لدى إدارات الوحدات الحكومية المكلفين بمراقبتها مما نتج عنه تصرفات مالية بدون موافقة المراقب المالي.
- قيام بعض الوحدات الحكومية بإبرام عقود أو اتخاذ إجراء يترتب عليه ارتباط مالي دون موافقة المراقب المالي بهذه الوحدات.

ثانيا: التوصيات

بناء على النتائج السابقة توصي الدراسة بالآتي:

- العمل على تطوير التشريعات الحالية المتعلقة بوظيفة المراقب المالي لتعزيز دوره الرقابي.
- وضع شروط مناسبة لشغل وظيفة مراقب مالي مع ضرورة قيام وزارة المالية بإجراء دورات تدريبية للمراقبين الماليين للرفع من كفاءتهم.
- توضيح دور المراقب المالي بالوحدات الحكومية.
- تحسين نظام الاتصال بين المراقبين الماليين ووزارة المالية مع ضرورة قيام المراقبين الماليين بالتبليغ عن حالات الغش والمخالفات التي تقوم بها الوحدات الحكومية في حال تعذر إيقاف التجاوز.

المراجع

- القانون المالي وتعديلاته.
- لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- الحاسي، كامل أبريك (2017). مدونة قواعد سلوك المراقب المالي. وزارة المالية والتخطيط، ليبيا.
- الحياصات، حمدان (2013). قياس درجة كفاءة المراقب المالي المهنية في دوائر القطاع العام في الأردن بما يتوافق مع معايير الرقابة المالية لسنة 2011: دراسة ميدانية. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، 27(11)، 2237-2256.
- الدرويش، بشير محمد؛ طلحة، خيري علي؛ شكشك، خالد أحمد (2005). درجة تأثير العوامل التنظيمية والاجتماعية على أداء المراقبين الماليين. بحوث مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع والآفاق، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، طرابلس ليبيا.
- الرحاحلة، محمد ياسين (2006). دور قانون ديوان المحاسبة في المحافظة على الأموال العامة في المملكة الأردنية الهاشمية في ظل المتغيرات المعاصرة. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 2(2)، 282-315.
- الكفرواي، عوف محمود (1998). الرقابة المالية: النظرية والتطبيق. مطبعة الانتصار، الإسكندرية، مصر.
- بن كيحول، حمزة (2017). دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية: دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستثنائية بوسعادة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
- بن يطو، رابح؛ دهيمي، عبدالله (2017). الرقابة المالية ودورها في تسيير وتنفيذ نفقات ميزانية البلدية: دراسة حالة بلدية تار مونت. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
- جعفري، نسرين (2016). الرقابة المالية على تنفيذ النفقات العامة: دراسة حالة الرقابة المالية لدى ولاية أم البواقي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- حرارة، ساجدة أحمد (2016). أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق: دراسة حالة على سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- لربش، منصور محمد؛ اشميلة، ميلاد رجب (2013). تقييم فعالية اجراءات المراجعة المالية لديوان المحاسبة الليبي للمحافظة على المال العام طبقاً لمعايير منظمة الانتوساي الدولية. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، الجامعة الأسمرية الإسلامية، (2)، 391-434.
- معمري، عمر (2015). دور المراقب المالي في ترشيد النفقات العمومية:، دراسة حالة الرقابة المالية لبلدية جامعة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.
- نويبات، عبدالناصر؛ وبوضياف، على (2017). النظام القانوني للمراقب المالي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر.

The role of Financial Controller in preserving Public Money in the Libyan Governmental Units

Mansor M Larbsh
Associate professor
Faculty of Economics & Commerce
Alasmarya Islamic University

Adel R Haedr
Associate professor
Faculty of Economics & Commerce
Alasmarya Islamic University

Adel I Ishwerf
Associate professor
Faculty of Economics & Commerce
Alasmarya Islamic University

Abstract

Aim: The study aimed to identify the role of the financial controller in preserving public money in Libyan government units. **Methodology:** The descriptive analytical approach was used. All governmental financial controllers in Zliten and Misurata were targeted. 61 questionnaires were distributed and 43 were collected. The appropriate statistical analysis was used using SPSS. **Results:** The study concluded that the financial controllers have a role in preserving public money. However, there were some shortcomings in their role due to the following: - Blurring their role among the officials in the government units - Limited role in preventing the expansion of the disbursement of rewards to committees in government units - Lack of training courses in order to raise their efficiency. **Contribution:** This study is a continuation of previous studies that tried to identify the role of the financial controller in preserving public money in the Libyan government units and its proposal for many recommendations that may activate the role of financial controllers in Libya. **Limitations:** The study was limited to a survey of the opinions of financial controllers in the cities of Zliten and Misurata during the year 2022.

Key words: *Financial controller, Public money, The Libyan Governmental Units.*